الصفة واما الاعراض فبقاؤها غير هالانفكاكه عنها حال الحدوث
لكن يرد على ان البقاء مضاف فكيف يكون نفس المضاف اليه فان الراد
بكونه نفسا عدم الزيادة بحسب الوجود الخارجي على ما سيجيء في التكوين فلم
لم يجوز والنسبية بهذا المعنى في الاعراض حتى لا يلزم تجددها بان
محدث العالم على هذا النمط البديع والنظام المحكم يجعل الحكم بثبوت
هذه الصفات بديهيا فلا يرد ما يقال يحتمل ان يجدد بالواسطة المختار
الصادر عنه بالايجاب وايجابه بلا قصد لا يدل على العلم ولا على غيره
لان ذلك الوسط من جملة العالم فيكون حادثا فلا يصدر عن القديم بالايجاب
ولا يخفى انه انما يتم اذا لم يقتصر على حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات
ثم ان اعتبار النمط البديع والنظام المحكم له مدخل في بداهة الحكم
والا فيمكن ان يستدل بحدوث العالم على القدرة والاختيار وكل قادر
عالم وحي وظاهر كلام الشارع يعم السمع والبصر لكن في دلالة الاحاد
على وجه الاتقان عليها تأمل وهذا مبني على ان بقاء الشيء معنى
زائد على وجوده وعلى ان هذا الزائد هو امر موجود في نفسه حتى يكون عرضا
وهو ايضا كذا في اوصاف الباري تعالى يعني ان تفسير القيام بالتبعية

بالتبعية في التحيز غير مطرد في اوصافه تعالى بخلاف تفسير القيام وقد يدفع
بان التفسير لقيام العرض لا بطلاق القيام واوصافه تعالى ليست اعراضا
ولذا حكموا ببقائها وعدم بقاء الاعراض وان انتفاء الاجسام بهذا
رد اجمالي لدليلهم وحاصله ان ما ذكروه استدلال في مقابلة الضرورة لان اصحابنا
جعلوا الحكم ببقاء الاجسام ضروريا وعدم بقائها بعد العقل بعد عدم
بقاء الاعراض فبقاؤها ضروري واراد بالماهية الممكنة فيلزم ان
يكون ممكنا وان يزيد على ماهيته ووجود الواجب عين ذاته عندهم
وفيه نظر للقطع بتغاير المفهوم وايضا لا نم ان الاذن بالشيء اذن بجميع افراده
ولازمه كيف وقد يكون ان موهين للنقض ولا شك في صحة اطلاقه على فاعل
كل شيء ويدفع خالق القردة والخنازير مع عدم جواز اطلاق اللازم وقيل
الطبيب لا يطلق على الله تعالى مع انه يراد في الثاني وليس بشيء لان الطبيب
عالم بالطب والشافي من يفيد الشفاء وباعتبار الخلائق الها
متبعضا ومتحيزا لكن يغتفر في مفهوم التحيز كون حامليه الاخلاء بامضه
التركيب بخلاف التبعض لان معنى قولنا ما هو مرئي بالذات جنس
هو صرح به السكاكي وغيره وهذا هو المعنى الذي نفى عنه نعم لها معان آخر

Copyright © King Saud University